

جرجيس فتح الله

يَقْظَةُ الْكَرْدِ

تأليف الشيخ سيدي

١٩٢٥ - ١٩٠٠

و

مما يتناول النزاع على جنوب كردستان أمام عصبة الأمم  
مع الوثائق والمذكرات المتعلقة به

أربيل ٢٠٠٢

دار ئاراس للطباعة والنشر



السلسلة الثقافية

\*

**صاحب الإمتياز: شوكت شيخ يزدين**

**رئيس التحرير: بدران أحمد هبيب**

\*\*\*

العنوان: دار ئاراس للطباعة والنشر - حي - S<sup>1</sup> - اربيل - كردستان العراق

ص.ب رقم: ١

# جرجيس فتح الله

## يقظة الكرد

تاريخ سياسي

١٩٢٥ - ١٩٠٠

محايتناول النزاع على جنوب كردستان أمام عصبة الأمم  
مع الوثائق والذكرات المتعلقة به

أربيل ٢٠٠٢

اسم الكتاب: يقظة الكرد - تاريخ سياسي ١٩٠٠-١٩٢٥  
تأليف: جرجيس فتح الله  
من منشورات نأراس رقم: ١٣٤  
التصميم والإخراج الفني: شاخوان كركوكي  
الغلاف: شكار عفان النقشبندي  
خطوط الغلاف: الخطاط محمد زاده  
تنضيد: نساار عبدالله  
تصحیح: عبدالرزاق عبدالله  
الإشراف على الطبع: عبدالرحمن محمود  
الطبعة الأولى: مطبعة وزارة التربية - أربيل ٢٠٠٢  
رقم الإيداع في مكتبة المديرية العامة للثقافة والفنون في أربيل: ٢٠٠٢/٦٢  
عدد النسخ ٢٠٠٠

## حول ظروف تأليف الكتاب

«إنني رأيتُ أنه لا يكتبُ أحدٌ كتاباً في يومه إلا قال في غده: لو غيرَ هذا لكان أحسن. ولو زيد هذا لكان يُستحسن. ولو قُدم هذا لكان أفضل. ولو تُرك هذا لكان أجمل. وهذا من أعظم العبر وهو دليل على إستيلاء النقص على جملة البشر.»  
العماد الأصفاني ١١٢٥ - ١٢٠٠م

لتأليف كل كتاب قصة حبّ ومخاض وولادة، ووراء كلّ تأليف خلفية أو فكرة. وما سادّوته عن كتاب "يقظة الكرد"، فيه من غرائب الإتفاق وتقلّبات الخطوط إقبالاً وإدباراً بله من المفاجآت ما يصلح أن يجعل منه أي روائي هيكلاً لقصة ممتعة. وأنا أعرضها باختصار هنا:

في العام ١٩٧٣ رمتني حظوظي بإقامة شبه إضطرارية في بيروت إلا أنني وجدت فيها فرصة لتعاقدي على نشر عددٍ من مؤلفاتي ومترجماتي وشروعي في تأليف أخرى. وإضطراري الى إعداد شروح وتعليقات على الكتب التي يجري طبعها كان يقتضيني مراجعة مكتبة الجامعة الأمريكية وقد لقيت عوناً من أصدقائي أساتذة الجامعة في الحصول على الإجازة الواجبة من رئاستها لمراجعة القسم الخاص الوثائقي للمكتبة مما لايتاح لغير الكتاب والباحثين. وفيها عثرتُ على النص الكامل للتقرير الذي نظّمته لجنة التحقيق الدولية التابعة لعصبة الأمم حول النزاع على الحدود بين تركيا والدولة العراقية الجديدة الذي كان سيتقرر به مصير (جنوب كردستان) وهو ولاية الموصل العثمانية.

ذُكر في الصحيفة الأولى من التقرير أنه طبع في مطابع لوزان العام ١٩٢٥ وبأمر من مكتب سكرتارية عصبة الأمم. وهو مطبوع بنصّيه الفرنسي والإنكليزي يفصل بينهما خطٌّ على طول الصفحة ويكمل بتسعين صحيفة من القطع الكبير ويلحق به خرائط

موقعية ترسم مجالات حركة اللجنة. كنتُ كمن عثر على لُقية من غير ميعاد أو سبقِ بحثٍ. فمع أن هذا التقرير ما كان يعدُّ من قبيل الآثار الكتابية النادرة إلا أن إهتمامي بالحصول على نسخة منه زاد كثيراً بعد صدور كتاب الميجر (إدموندز) (كرد وترك وعرب) في ١٩٥٧ بفصليه الأخيرين اللذين إستعرض فيهما عمل تلك اللجنة موقِعياً وكان واحداً من مستشاريها وأصحاب الأدوار المهمة فيها ولاسيما تأكيده فيه - موقف الأغلبية الكردية في الولاية الذي حَسَم النزاع بشكل قاطع وقاد اللجنة الدولية الى إتخاذ القرار الصائب الذي تبنته عصبة الأمم فيما بعد.

يفضح هذان الفصلان سرَّ تستر الحكومة العراقية على هذا التقرير، بعدم ترجمته الى اللغة العربية رغم أنه واحد من أهم الوثائق التاريخية بل أهمها طراً بل مرجع لا يُستغنى عنه في دراسة تاريخ تكوين العراق الحديث. وكما تعمدت الحكومات العراقية المتعاقبة تجاهل هذا الواجب. كذلك تجاهله الباحثون والمؤرخون العراقيون. فأنت لا تجد بمدى علمي في أي كتاب أصدرته المطابع في هذا الموضوع نصاً مقتبساً منه. ولا كاتباً أو مؤرخاً واحداً يعتمد مرجعاً من المراجع الرئيسة أو الفرعية. وقد يأتي أحدهم الى التنويه به عرضاً لغرض معين بعيد جداً عن إبراز الدور الكردي الجسيم فيه وليس أكثر من هذا.

وبالمقابل لم يخطر ببال واحدٍ من الكتاب الوطنيين الكرد عمل ترجمة كردية للتقرير وهو واحدٌ من أمضى الأسلحة في ميدان المعركة الفكرية التحريرية التي يخوضها هذا الشعب. ولا أدري إن كان هناك ترجمة تركية له وهو بطبيعة الحال أمرٌ مستبعد.

قبل صدور كتاب [إدموندز] بفترة قصيرة على ما أتخطر. صدر في بغداد كتاب عنوانه [مشكلة الموصل: دراسة في الدبلوماسية العراقية الإنكليزية - التركية]. من عنوانه هذا وقبل أن أشرع في قراءته - قلتُ لنفسي ها إنَّ كاتباً عراقياً جاء أخيراً ليفضح مؤامرة الصمت على تقرير اللجنة الدولية. إذ وعلى البدهة لاسبيل له بعد إتخاذه هذا العنوان الصارخ لكتابه ألا أن يكون التقرير عموداً فقرياً لمؤلفه أو مرجعاً مركزياً على الأقل.

إلا أن الدكتور فاضل حسين مؤلف الكتاب كان أميناً على سرِّ الحكومات العراقية في إستبعاد النتائج التي إحتوتها هذه الوثيقة المركزية من مجال بحثه في كتابه الذي

إمتاز بطبعات ثلاث. فقد وجدتُ أنه أشار إليه فحسب إشارة عارضة في حاشيتين أو ثلاث بتجنُّ فاضح على أسلوب البحث الحيادي. وما عليك إلا أن تقوم بمقارنة بين محتويات التقرير الدولي وبين ماورد في الفصل الخامس من كتاب الدكتور فاضل حسين الذي صدره بعنوان «قرار مجلس العصبة عن الموصل»<sup>(١)</sup> حتى في هذا الفصل ذي الصحائف الكثيرة، لا تجد من المؤلف إلا إشارة عابرة واحدة الى نتائج التقرير في الحاشية. لم أتعرف بالدكتور فاضل حسين لكن ذكروا لي أنه كان من أعضاء الحزب الوطني الديمقراطي وأنه يعدّ بين الكتاب المؤرخين التقدميين المتحررين. فإذا كانت الحال هكذا به. فكيف بالمؤرخين والكتاب العرب القوميين؟

الخلاصة إن نشر نصّ التقرير والقرارات التي إتخذتها اللجنة كان سيكشف عن الدور الكردي الحاسم في إبقاء ولاية الموصل (جنوب كردستان) ضمن حدود الدولة العراقية. ويبدو أن الحكومات العراقية المتعاقبة ماكانت تريد أن يطلع الرأى العام على هذا الفضل.

وأتفق أن كان وقوع النصّ بيدي بداية العام الأخير من الفترة الإنتقالية التي حددها بيان الحادي عشر من آذار ١٩٧٠. فوجدت من المصلحة انتهاز هذا التزامن لترجمة التقرير ونشره، للتدليل بأن التسليم بمبدأ الحكم الذاتي لكردستان العراق كما أثبتته بيان آذار إنّما هو حقّ قديم رُدّ الى أهله بعد خمسة وأربعين عاماً.

لم يكن بالإمكان إستعارة النسخة الأصلية من خزانة مكتبة الجامعة الخاصة إلا أن أصدقائي الأساتذة عملوا لي نسخة مصورة بتسهيلات الجامعة التكنيية. وحملت النص الى كردستان وأنجزت الترجمة.

كان يشوب النصّ أخطاء مطبعية طفيفة. كما وجدتُ إختلافاً يسيراً محدوداً جداً في النص الإنكليزي عن الفرنسي فإعتمدت هذا الأخير ولم أبال بسقوط عبارة أو عبارتين في النصّ الإنكليزي إذ يظهر ان كاتبه سمح لنفسه ببعض الحرية في إسقاط هذه العبارة أو تلك أو إختصارها. والنص الفرنسي هو موضع الإعتماد على كلّ حال دبلوماسياً. كما قومتُ بعض أسماء المواقع التي لم تكن واضحة بسبب التهجئة ولم أجد حاجة للإشارة إليها. وحاولت جهد الإمكان الإقتضاب في التعليق فقصرته تقريباً على

١- الطبعة الثانية ١٩٦٧. بغداد، الص ١٣٢ و١٧٥.

التعريف بالمؤلفين والمؤرخين والجغرافيين والشخصيات التاريخية الذين نوه بهم التقرير حيثما دعت الحاجة الى ذلك. ثم رأيت أن أقدم التقرير بتوسطة تاريخية للوقائع والأحداث التي أدت الى النزاع على ولاية الموصل (جنوب كردستان) بين تركيا وبين الفاتح البريطاني. وكيف أدى الأمر الى عرض النزاع على عصبة الأمم وهي أول هيئة دولية عرفها المجتمع البشري. وكيف لجأت العصبة إلى تعيين اللجنة وفقاً لما قضت به معاهدة لوزان (١٩٢٣).

في ذلك الحين وأنا في المنطقة المحررة، لم يكن بمتناول يدي المراجع الكافية لعمل دراسة موثقة مرجعية. بل ولم تكن نيتي وأنا في عجلة من أمري، القيام بهذا ورأيت أن نشر النص بحد ذاته وفي تلك الظروف يكفي لإراءة وجه الحق في المطالب الكردية المشروعة التي بلغت بها ثورة أيلول المرحلة المختتمة ببيان الحادي عشر من آذار بإستعراضه الأساسيد السياسية والتاريخية والجغرافية والإثنية لمنطقة جنوب كردستان لا يضمها كتاب واحد بمدى علمي. فوعدت المقدمة في ثمان وأربعين صحيفة كبيرة. وبدا كل شيء جاهزاً للطبع في أواخر العام ١٩٧٣ وفي نيتي أن ابعث بهما الى إحدى دور النشر في بيروت على جناح السرعة، عندما وقع ماليس في الحسابان:

قبل إستئناف القتال بين قوى الثورة وبين حكومة بغداد، ربما ببضعة أسابيع. أقبل السيد (عبدالرحمن قاسم) من بغداد للقاء البارزاني، بمعينة الصديق المحروم (عبدالرحمن شرفكندي) المعروف بإسمه الأدبي "هزار". وأنا في ديلمان مقر السيد البارزاني.

في تلك الساعة من النهار لم يكن الزعيم الكردي في مجلسه. فإنتظره الزائران في غرفتي المصاغبة لمجلسه.

كان السيد (قاسم) في ذلك الحين لاجئاً سياسياً في بغداد وموظفاً في وزارة التخطيط على ما أذكر. ولم أسأله طبعاً عن سبب قدومه. رغم إنني أحسست بوجود علاقة لزيارته بتأزم الوضع بين الثورة والسلطة. ومما أذكر أنه سألني عما يستأثر وقتي من كتابة أو بحث فأعلمته بأني مشغول بوضع مسودة لمشروع قانون بالحكم الذاتي. فإهتّم وطلب أن يلقي عليه نظرة فدفعت بالمسودة اليه وأظنه تناول قلماً وورقة وسجل من المسودة نقاطاً. ثم وضعت بيده ترجمة تقرير عصبة الأمم في مسألة الحدود وولاية

الموصل وهو كما قلتُ جاهز وكان بملفين وأنبأته بأني على وشك إرساله للطبع في بيروت. ولا أذكر ما قاله معقباً إلا أنه كان تشجيعاً وإحتشاشاً بلزوم طبعه. ثم أنبأنا بمجيء السيد البارزاني وإستعداده لرؤية الزائرين وترك (قاسملو) حقيبة سفره عندي كما جاء المرحوم صابر البارزاني فخرجنا في جولة بعيداً عن ديلمان وعدت متأخراً وقد تركنا (قاسملو) بعد مقابلة البارزاني.

ثم تسارعت الأحداث فألهمتنا عن كل شيء - لتنتهي بتجدد القتال. وصارت ديلمان هدفاً مركزاً للقصف الجوي نهاراً وليلاً وانتقل البارزاني ومقره الى جوار حاجي عمران وكنت آخر النازحين الى المنطقة عينها. ثم آلت الثورة الى ما آلت ووجب النزوح من أرض الوطن الى بلاد المنفى. وكان عليّ أن اختار القليل مما سأحمله معي بطابع العجلة والظروف العصيبة وهو مما أتيتُ الى وصفه في كتابي «زيارة للماضي القريب». وخلفتُ ورائي كتباً وأسفاراً ومدونات إلا اني حرصت على حمل ما خطه قلبي وما كتبتة من ملحوظات وتعليقات.

وغاب تقرير اللجنة الدولية عن ذهني تماماً، وكلّ إعتقادي اني حملته معي ولم أشعر بفقدان المخطوطة إلا بعد أن إستقرّ بي المقام في «كرج» وبدأت في إفتقاد وتنظيم ما حملته معي ولم يكن المخطوط من بينها.

راح ظني في أول الأمر الى اني إستودعته الصديق «صالح محمود البارزاني». وهو ممن يُعقب ما أكتبه ومن لا أحبس عليه كتاباً للقراءة أو أبحاثاً أكتبها. وسألته وهو على علم به سابق - فنفي إعارتي إياه وتذكّر لي أنه كان يعقب مراحل الترجمة وإقتراح أن أحمل سؤالي للمرحوم إدريس وللسيد مسعود نجلي البارزاني. ففعلتُ فنفياً أن يكون لهما علم به.

من عادتني اني أبدء بإتهام نفسي أولاً في إهمال وتقصير أو نسيان فلا أعزوه لأحدٍ غيري. وعلى هذا الأساس رحلتُ أحاول إقناع نفسي بالتفسير الوحيد الميسور: أعني اني أغفلته عند قيامي بفرز ما أحمله معي وخلفته ورائي سهواً وقلة فطنة وصرتُ بالتدريج أعمل على إخراجها من دائرة تفكيري وإدراجه في قائمة الضائع وحكم المفقود. مرّت أعوامٌ ثلاثة عشر تقريباً وأنا في إيران. وفي العام ١٩٨٧ أعلنتني وزارة الداخلية بأمر وزيرها السيد محتشمي «شخصاً غير مرغوب فيه persona non grata»